



## بورصة تل أبيب

في الحرب الحالية على غزة، تراجع مؤشر (Tase35) لبورصة تل أبيب بنسبة 15%، فيما تراجعت أسهم بعض الشركات فيه بأكثر من 35%، مقارنة مع إغلاق عشية الحرب. وفقدت القيمة السوقية للبورصة ما قيمته 25 مليار دولار، قبل أن تقلص خسائرها في تعاملات الأسبوع الماضي، مع ظهور مؤشرات أولية على الخسائر المتوقعة للحرب. ومنذ عشية الحرب حتى نهاية جلسات أكتوبر الماضي، تراجعت أسهم أكبر خمسة بنوك مدرجة في بورصة تل أبيب بنسبة 20%، على إثر الحرب.

وواصل مستثمرون محليون وأجانب، بيع أسهم لهم في الشركات الإسرائيلية المدرجة، وخاصة البنوك العاملة في السوق المحلية. وتأثرت أسهم البنوك الخمسة الأكبر في إسرائيل خلال الأحداث وتراجعت بنسبة 20%، وهي: بنك لئومي، بنك هبوعليم، بنك ديسكونت، بنك مزراحي تهاوت، بنك إسرائيل الدولي الأول.

## الشيكل الإسرائيلي

وخلال الشهر الماضي تراجع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي أمام الدولار إلى أدنى مستوى له منذ عام 2012 إلى 4.08 شيكل، قبل أن يرتد صعودًا في تعاملات الشهر الجاري إلى متوسط 3.94 شيكل. وبتاريخ 9 أكتوبر الجاري، أعلن "بنك إسرائيل" (المركزي) ضخ ما يصل إلى 45 مليار دولار في محاولة لتحقيق استقرار في سعر صرف الشيكل، لكن أرقام أسعار الصرف تظهر إخفاق خطة البنك.



## الزراعة والغذاء

وتأثر إنتاج قطاع غزة من المحاصيل الزراعية خلال فترة الحرب، بسبب وجود نسبة مهمة من المحاصيل في أراضي مستوطنات قطاع غزة. والشهر الماضي، أوردت صحيفة "جلوبس" المختصة بالاقتصاد الإسرائيلي، تقريرًا تحدثت فيه عن أهمية أراضي مستوطنات غلاف غزة بالنسبة للأمن الغذائي الزراعي للسوق الإسرائيلية. ونقلت الصحيفة عن عميت يفرح، رئيس اتحاد المزارعين الإسرائيليين، قوله إن 75% من الخضراوات المستهلكة في إسرائيل تأتي من غلاف غزة، إضافة إلى 20% من الفاكهة، و6.5% من الحليب. وتُعرف المنطقة المحيطة بقطاع غزة باسم "رقعة الخضار الإسرائيلية"، وهي تحتوي أيضًا مزارع للدواجن والماشية، إلى جانب مزارع للأسماك. كذلك، تعرضت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الشمال على الحدود مع لبنان، إلى تعليق عمليات قطف المحاصيل بسبب التوترات الأمنية مع حزب الله اللبناني والفصائل في جنوبي لبنان.

## القوى العاملة

وفي موضوع القوى العاملة في إسرائيل، استدعى الجيش 350 ألف موظف من أجل الانضمام إلى الجيش، يمثلون ما نسبته 8% من إجمالي القوى العاملة في إسرائيل. ويضاف إلى هذا الرقم قرابة 140 ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل، تعطلت أعمالهم من 7 أكتوبر الماضي، بسبب الحرب القائمة.

وطالب اتحاد المصدرين ومؤسسات اقتصادية خاصة، بضرورة استعادة العمالة حتى لا يصاب الاقتصاد بحالة تدهور قالوا إنها غير مسبوقة. ووفقًا لموقع "العرب"، يقول عيران ياشيف، الخبير الاقتصادي في جامعة تل أبيب، إن المزارع ومواقع البناء متوقفة تمامًا خاصة في المنطقة الحدودية. وقد غادر حوالي ربع مليون إسرائيلي محلات إقامتهم بسبب الحرب. ويشارك نصفهم في برامج الإخلاء التي تمولها الحكومة، وتضاف إلى ذلك تكاليف إعادة بناء المدن المدمرة.

كما توقفت السياحة إلى حد كبير منذ بداية الحرب وتُظهر الشواطئ الفارغة في تل أبيب والبلدة القديمة الخاوية في القدس حجم الضرر ولم تعد تقريبا أي شركة طيران تسيّر رحلات إلى إسرائيل حاليًا ويتحدث مسافرون قلائل يهبطون في مطار بن جوريون بالقرب من تل أبيب عن صالات فارغة ويشهد ميناء أشدود، والذي يعد مركزًا رئيسيًا لصادرات البوتاس، قلقًا حول قدرته على الاستمرار في العمل بسبب قربه من قطاع غزة، حيث يقع على بعد 20 ميلًا فقط شمال قطاع غزة، وشهدت العديد من مخزونات الأسمدة قفزات كبيرة في وقت سابق من هذا الأسبوع، بما في ذلك موزاييك، وصناعات CF وارتفع كلاهما بنسبة 7% تقريبًا في اليوم الأول من التداول بعد هجوم السبت، بحسب تقرير ل شبكة cnbc الأمريكية



## كلفة أولية

وأظهرت تقديرات إسرائيلية أولية، الأحد، أن الحرب على غزة ستكلف ميزانية الدولة 200 مليار شيكل (51 مليار دولار أمريكي). وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت": "التقدير الأولي لوزارة المالية لتكلفة الحرب على خزينة الدولة مبني على أن الوضع لن يمتد لأكثر من عام، ولن يتم تطوير ساحات إضافية وسيعود جنود الاحتياط إلى العمل قريبًا". وأضافت: "رغم أنه أولي فقط ومتقلب للغاية، ولكن في ظل العديد من الافتراضات الأولية فإن التكلفة ستصل إلى 200 مليار شيكل، أي حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي". وتابعت: "الافتراضات الرئيسة التي شكلت أساس التقدير هي أن يستمر الحدث ما بين 8 أشهر إلى سنة، أي أنه سينتهي قرب نهاية عام 2024؛ وأن تستمر حالة القتال الحالية، والتي يتركز معظمها في غزة؛ وأنه لا توجد جبهة شمالية شديدة الكثافة؛ وأن جنود الاحتياط البالغ عددهم 350 ألفًا سيعودون إلى العمل قريبًا؛ وأن الحدث لن يتوسع إلى اليمن وإيران". وأشارت الصحيفة إلى أنه "نظرًا لكثرة الافتراضات وعدم اليقين بشأنها، فقد حددت وزارة الخزانة الرقم 200 مليار شيكل كتقدير متفائل". ووفقًا لصحيفة "كالكايس" الاقتصادية الإسرائيلية، الأحد، "ستراوح كلفة الخسائر في الإيرادات "بين 40 و60 مليار شيكل أخرى (10 - 15 مليار دولار)، إلى جانب ما بين 17 و20 مليار شيكل (4.3 - 5 مليارات دولار) ستتكبدها إسرائيل، على شكل تعويضات للشركات، و10 إلى 20 مليار شيكل لإعادة التأهيل". وكان وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش قد قال في وقت سابق إن "الحكومة الإسرائيلية تعد حزمة مساعدات اقتصادية للمتضررين من الهجمات الفلسطينية، والتي ستكون أكبر وأوسع" مما كانت عليه خلال جائحة كوفيد - 19، ووفقًا لموقع "العرب".





## وكالات التصنيف

والشهر الماضي، أصدرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تقريرًا وضعت فيه إسرائيل تحت المراجعة، ترقبًا لاحتمالية خفض تصنيفها الائتماني، بسبب تبعات الحرب القائمة [1]  
كما اتخذت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني خطوة مماثلة لخطوة "موديز" بوضع إسرائيل تحت المراقبة، في حين أعلنت وكالة "ستاندرد آند بورز" أنها خفضت توقعاتها لتصنيف إسرائيل من مستقرة إلى سلبية [2]

## تحذيرات خبراء

والأسبوع الماضي، حذر 300 من كبار الخبراء الإسرائيليين، من أن الاقتصاد الإسرائيلي يمر بوقت صعب، بشكل يستوجب إجراءات فورية لمنع وقوع مزيد من الضرر [3]  
وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الصهيونية إن الاقتصاديين وجهوا رسالة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلييل سموتريتش كتبوا فيها: "أنتم لا تستوعبون حجم الأزمة التي يواجهها الاقتصاد، يجب أن تتصرفوا بطريقة مختلفة".  
وأشارت أن الاقتصاديين ينظرون "إلى وقت صعب يعيشه اليوم الاقتصاد الإسرائيلي [4] ويجب اتخاذ إجراءات لمنع وقوع أضرار كبيرة على الفور".  
وذكرت أن من بين الموقعين روني حزقيا، المشرف السابق على البنوك والمحاسب العام؛ ويائير أفيدان، المشرف السابق على البنوك؛ والبروفيسور جاكوب فرانكل، المحافظ السابق لبنك إسرائيل [5]  
كما تتضمن القائمة، البروفيسور الحنان هيلفمان، من جامعة هارفارد؛ وحاييم شاني، المدير العام السابق لوزارة المالية، والبروفيسور جوش أنجريست، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2021 وآخرين [6]